الذي تريد » ، وبحيث تكون السلطة فيه خاضعة كليا لمنطق المشروع الانعزالي القاضي ببناء جيش مهمته محاربة المقاومة الفلسطينية ومحاربة القوى التقدمية والوطنية والفئات الاجتماعية « المشاغبة » على النظام . وعلى هذا الأساس ايضاً تكون الكتائب قد تحاشت الاعتراف بأن الأزمة انما كانت كامنة في أعماق النظام الذي كان سائداً في لبنان قبل أحداث ١٩٧٥ ، وفي بنيته وحركته الداخلية ، وبأن اعادة بناء هذا النظام مع سيطرة فئوية مفضوحة هذه المرة ومع انتصار كامل للجناح الفاشي سوف تعني ، بكل بساطة ، المزيد من التقدم نحو الانتحار الشامل .

وليس هذا هو الدليل الوحيد على ان الفكر الانعزالي يرفض الاذعان للحقيقة ويرفض الاعتراف بجذور الأزمة . ولدى مراقبة النهج السياسي والاعلامي للاحزاب اليمينية اللبنانية ، في المراحل الأولى من الحرب الأهلية ، يتضح أن هذه الاحزاب كانت ترفض ، باصرار ان تقر بأن الاحداث الدامية وقعت عندما كانت البورجوازية اللبنانية في أوج ازمتها . وكانت ترفض ، في الوقت ذاته ، الاقرار بأن الازمة انفجرت عندما وصل المشروع الاميركي ـ الصهيوني في المنطقة الى ذروته .

في الحالتين ، يلقى بالمسؤولية على « الغير » ، على قوى من خارج النظام ، وعوامل غير داخلة في بنية هذا النظام ، وغير داخلة ضمن العلاقة التبعية التي تربطه بالامبريالية .

ويمكن القول بأن المهمة التاريخية التي أخذها الاعلام الانعزالي على عاتقه طوال فترة السبعينات ، وخصوصاً منذ انفجار الحرب الاهلية ، هي تأمين الدلائل والقرائن ووسائل الاقناع التي توفر صك البراءة المطلوب للبورجوازية اللبنانية الكومبرادورية المهيمنة منذ الاستقلال : براءة بالنسبة الى جريمة تفتيت البلاد اجتماعياً وطائفياً (ثم جغرافياً) ، وبراءة بالنسبة الى عجزها التاريخي عن بناء لبنان كدولة متماسكة وشعب متّحد ، وبراءة من جريمة المشاركة ، بوصفها وكيلة لمصالح الامبريالية ، في المخطط الصهيوني ـ الامبريالي لضرب الثورة الفلسطينية وعروبة لبنان والصمود العربي .

وهذا يعني ، بالطبع ، اعطاء صك براءة للتحالف الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي . ليس فقط من حيث أعمال هذا التحالف ومؤامراته ، وانما ايضاً من حيث بنيته وعلاقته الداخلية الصميمة بـ «التوازن » السياسي الذي قامت عليه « الصيغة اللبنانية الفريدة » .

وهذه المهمة الشاقة ، الموضوعة أمام الجهازالايديولوجي والدعائي للقوى الرجعية اللبنانية ، لم تكن في الأساس محصورة في الهيئات والاحزاب اليمينية « المسيحية » ؛ وانما كان النهج الرسمي للحكم ، منذ الاستقلال ، يصب في اطار هذه التبرئة . وان كان الحكم قد حاول الظهور بمظهر « الحياد » بين الشرق والغرب ، او بمظهر صلة الوصل بين العالم العربي والدول الغربية ، او بمظهر الحياد بين المحاور العربية ، او ـ اخيراً ـ بمظهر المساند لقضية الشعب الفلسطيني ، ذلك أن البورجوازية اللبنانية ظلت تعتبر نفسها جزءاً من مصالح « العالم الحر » (وفي التعبير العلمي فهي بورجوازية تؤمّن استمرار هيمنتها الطبقية وامتيازاتها ولكن بصفتها شريكة للامبريالية من موقع تبعي ، وقد نشأت البورجوازية المصرفية ـ التجارية وترعرعت من الأساس في الوقت الذي كانت فيه الرأسمالية العالمية قد دخلت أزمتها التاريخية . وبالتالي لم تتمكن هذه البورجوازية اللبنانية من ان تعيش طوراً « صاعداً » كما فعلت الانظمة